ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

التدهور الامني ... مبرر جديد للتمديد

سركيس ابو زيد

المناخ السياسي الاقليمي يحمل ألف اشارة لمسؤولي لبنان لأن يتكاتفوا ويتناسوا ولو لمرة واحدة مصالحهم الحزبية ويقفوا صفا واحدا ليتفقوا على حماية الوطن والمواطن ومصلحتهما قبل فوات الأوان . كما ان الوضع الأمني المتدهور يهدد الاستقرار واستمرار المؤسسات تحت ضربات الفوضى والفراغ. هذه الحالة المتفاقمة تضغط على الاستحقاق الداهم المتعلق بانتهاء ولاية مجلس النواب ومحاصرته بين صعوبة اجراء الانتخابات والخلاف حول التمديد النيابي، وما بينهما من تجاذبات وتناقضات بين الكتل :

الموقف المسيحي متشرذم ومحبط خاصة بعد خسارته معارك متتالية: الأولى هي معركة قانون الانتخابات الجديد التي انتهت الى تعويم القانون النافذ المعروف بقانون ال ٦٠، والى التمديد النيابي الأول بذريعة عدم التوصل الى قانون انتخابات جديد . . . وعقد الاتفاق المسيحي حول بكركي انفرط قبل الوصول الى خط النهاية، نتيجة تفرد سمير جعجع ومعاركه المستمرة ضد عون. وهو يتحمل مسؤولية الفشل في وضع قانون جديد للانتخاب ومسؤولية التمديد أيضا لأنه خرج عن التفاهم المسيحي واظهرهم بانهم لم يحددوا ماذا يريدون ولم يتفقوا على قانون

المعركة السياسية الثانية هي معركة رئاسة الجمهورية التي انتهت الى فراغ وشغور سدة الرئاسة. هذه المعركة انطلقت من اجتماعات في بكركي وتوصلت الى مبادئ وخطوط عريضة ضاعت لاحقا في التفاصيل والأسماء . وقد حمّل قسم كبير من الرأي العام المسيحي سمير جعجع مسؤولية الشرذمة والتفرد والتمسك بترشيحه الاستفزازي .

المعركة السياسية الثالثة هي التمديد الثاني لمجلس النواب، والتي اذا لم يتفق عليها المسيحيون بالدرجة الأولى سوف يتحملون فشل خسرانها أيضاً، وبالتالي ستدل على وجود ثغرة وفجوة في الأداء المسيحي السياسي. لأنه عمليا تمديد عمر الحكومة للفترة نفسها، فيما الموقع الماروني الأول شاغر ورئاسة الجمهورية تدخل في غياهب النسيان والإهمال مع الاعتياد على الفراغ الرئاسي والتعاطي معه كوضع طبيعي

لكن الرفض المسيحي للتمديد يظل في إطار "الموقف المبدئي النظري" ولا ترجمة له على أرض الواقع السياسي، بعدما أصبح الوضع عمليا أمام خيارين واحتمالين: الفراغ أو التمديد . الخيارات في سباق رئاسة الجمهورية كانت ضاقت الى هذا الحد: الفراغ أو التمديد (للرئيس سليمان) . ولكن الفارق الآن أن الوضع الذي احتمل فراغا رئاسيا لا يحتمل فراغا نيابيا يعلن الفراغ الشامل والدخول في أزمة نظام، وبالتالي إعلان سقوط اتفاق الطائف والذهاب الى تسوية جديدة ...

تيار المستقبل يقود مشروع التمديد النيابي ويضع كل ثقله لتمريره وكأنه هو وحده أو أكثر من غيره صاحب المصلحة في التمديد وغير الجاهز للانتخابات. . يبدو مستعدا لتقديم تنازلات مقابل التمديد أبرزها ما يتعلق بقبوله "تشريع الضرورة" في ظل الفراغ الرئاسي ومهددا بسحب ترشيحاته ومقاطعة الانتخابات النيابية إذا كانت ستجري قبل الانتخابات الرئاسية، مع العلم أن لا مؤشرات الى انتخاب رئيس جديد في المدى المنظور

وهذا كان واضحا في كل الحركة السياسية في اتجاه القيادات المسيحية (لقاءات الحريري مع الراعي في روما ومع جعجع والجميل في جدة) التي كان هدفها التمديد النيابي ولا علاقة لها بالانتخابات الرئاسية

وبدا هذا الموقف جليا من جهة البطريرك بشارة الراعي الذي أعلن موقفا مفاجئا في وضوحه وتوقيته ضد التمديد كاشفا عن جانب من اجتماع روما والهدف الذي سعى إليه الحريري في الاجتماع. قال الراعي: "كان هم الرئيس الحريري أن يقول نقطة أساسية، هي أننا لم نستطع انتخاب رئيس للجمهورية في الوقت المحدد، والآن وصلنا إلى استحقاق آخر في المجلس النيابي، ولا نستطيع إجراء انتخابات نيابية، لذلك ومنعاً لحصول الفراغ، ليس أمامنا إلا التمديد. وقد قلت له أنا لا أتدخل في هذا الموضوع، وما دمتم تريدون التمديد فأنتم تخالفون بذلك الدستور، وتخالفون رأي الشعب الذي انتخب النواب لمدة معينة وأنا لن أبارك لأحد بالتمديد، ولن أبارك بمخالفة الدستور"

والتطور الآخر مرتبط بالعماد ميشال عون الذي طوّر موقفه من الاعتراض على التمديد، إلى التلويح باستخدام كل الإجراءات القانونية المتاحة في عملية رفض التمديد والطعن به

هذا التباين في المواقف أعاد خلط الاوراق ودفع بالرئيس بري للتريث بانتظار جلاء الصورة. لأنه لايستطيع المضي في التمديد النيابي من دون المستقبل وبنفس الوقت لا يتحقق له ذلك من دون موافقة المسيحيين

وبكل الأحوال فإن كل المؤشرات تدل على أن التمديد حاصل ومحسوم، وأن كل ما يجري هو عبارة عن مناورات وتحسين شروط بين الاحزاب اللبنانية، فموعد الجلسة للموافقة على هذا الاستحقاق النيابي قد أقر، وإن كان موعدها قد تم تأجيله إلى الشهر المقبل، ولكن القرار السياسي قد اتخذ على ما يبدو بالتمديد وبقي الخلاف فقط على مدة هذا التمديد هل يكون سنتين وسبعة اشهر ام سنة . . . وجاء التدهور الأمني الأخير ليعطي مبررا إضافيا لاصحاب التمديد .

آن الأوان لكي نكف عن ترديد عبارات الأزمة

عباس الجمعة

الواضح في هذه الايام ان التطورات والاحداث الفلسطينية تتسارع بوتيرة عالية مذهلة بالاتجاه الذي يتحسب منه كل الفلسطينيين والعرب وكل اصدقاء فلسطين في العالم ، وخاصة ان الموقف الفلسطيني اصبح واضحا بالتوجه الى مجلس الامن الدولي ، يشير الإقرار الأولي أو النية البرلمانية أو الحكومية للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وبخاصة من قبل العديد من الدول الأوروبية، من خلال التعامل مع دولة فلسطين، بوصفها عضواً دائماً في الأمم المتحدة، والارتقاء من مستوى الاعتراف بها كدولة مراقبة في هذه المرجعية الدولية الى دولة تحت الاحتلال ، وكل ذلك يؤكد صحة المواقف الفلسطينية التي طالبت مبكراً بالإقدام على هذه الخطوة، لأهميتها وبوصفها ردا على الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة ضد شعب فلسطين ، فضلاً عن ما تؤسس له من مناخ دولي جديد للتعامل مع القضية الفلسطينية، خلافا للتعاطف أو التأييد المعنوي والأخلاقي السابق.

ان الانتقادات الأمريكية (الفجة) والرفض الإسرائيلي لخطاب الرئيس محمود عباس الذي طلب فيه الاعتراف بالدولة الفلسطينية بوصفها دولة تحت الاحتلال، فإنه قد استند إلى توافق فلسطيني داخلي حول ضرورة وأهمية التعامل معه كمسألة مبدئية وطنية ودولية.

لهذا نرى ان المواقف الأوروبية التي بادرت إليها السويد، التي تتميز بتوازنها في التعاطي مع القضية الفلسطينية، فإن اتساع عدد الدول الأوروبية الجاهزة للتعامل مع دولة فلسطين، وبخاصة المركزية منها، بريطانيا، إسبانيا، ألمانيا، إيطاليا، وغيرها، مما يفسح المجال أمام تعاط أوروبي مختلف مع القضية الفلسطينية ومع موضوعة الدولة الفلسطينية المستقلة، بوصفها أساسا لحل متوازن في قضية الصراع العربي- الإسرائيلي.

ورغم رمزية هذه الخطوة وانعكاساتها الإيجابية، فإنها تشكل إحراجا واضحا للإدارات الأمريكية، وكيفية تعاملها مع الموضوع الفلسطيني والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتضع إسرائيل في موقف معارض لأغلبية دولية، يتراوح موقفها بين التوازن إلى الإقرار بهذه الحقوق وتأييدها الكامل.

ان هذا التوجه الفلسطيني هو إنجاز مهم للقضية الوطنية الفلسطينية، في ظل التراجعات الحاصلة عربيا وإقليميا، وهو يشكل إضافة إلى الإنجازات الوطنية الفلسطينية على الصعيد الدولي، وبخاصة بعد اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين عضواً مراقباً، وأن يدفع بالطرف الفلسطيني، على تبايناته، إلى مواصلة مسيرة الإقرار الدولي بحقوقه، وفي المقدمة مسألة الانضمام إلى مؤسسات الأمم المتحدة والهيئات المختلفة، وبخاصة ميثاق روما ومحكمة الجنايات الدولية وغيرها أيضا.

أن الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال قد تلمس بتجربته الحسية المباشرة خياره الوحيد خيار الاستمرار في مقاومته الشعبية وهذا ما أصبح يلقى التفهم والاستيعاب الكامل على المستويات الإقليمية والدولية لان هذا الشعب هو الوحيد، من بين شعوب العالم، الذي تعرضت حقوقه التاريخية والشرعية والعادلة للتآكل نتيجة المشروع الصهيوني ومواقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية القائمة على ازدواجية المعايير، واليوم باتت القضية الفلسطينية وليس الصراع العربي الصهيوني وحده، هو القضية التي تستأثر بالبحث والاهتمام، رغم إدراكنا العميق للعقبات والعراقيل العديدة التي مازالت تعترض هذه المسيرة، ورغم إيماننا التام بأن المسافة بين الإعلان عن الدولة وإقامتها فعليا على الأرض مسافة طويلة ومريرة معبدة بالشهداء والتضحيات والعذابات.

ورغم كل ما يمكن أن يقال عن سمات جديدة اكتسبها الشعب الفلسطيني بنضاله للصراع العربي الصهيوني، إلا أن الأمر الذي لا يجوز أن يغيب عن الأذهان للحظة واحدة هو أن العمق القومي لهذا الصراع سيظل قائما ومطلوبا وضروريا، فكيان الاحتلال لا يهدد الشعب الفلسطيني وحده، ومهمة دحر مشروعه التهويدي الاستيطاني لن تكون مهمة الشعب الفلسطيني وحده، بل هي مهمة الشعوب العربية الأخرى في بوتقة واحدة، لكن زيف الشعار "القومي" السائد، وحالة العجز والتخاذل والانهيار التي يعيشها النظام العربي باتت تفرض على الفلسطينيين انتزاع زمام المبادرة بأيديهم، تماماً كما باتت توجب على الاحزاب والقوى العربية وضع مهمة الخروج من نفق الأزمة التي تعيشها على رأس جدول أولوياتها.

فالمرحلة التي نعيش تتطلب ان نضع الشروط الموضوعية لتجاوز الانقسام الفلسطيني والعمل على تطبيق اتفاق المصالحة وتعزيز الوحدة الوطنية، وهذه الشروط متوفرة ، وهذا يستدعي من الجميع عدم الارتهان لمصالح خارجية ، والخفاظ على المشروع الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والتمسك بالمقاومة الشعبية بكافة اشكالها باعتبارها محطة نوعية في مسيرتنا الكفاحية.

وأمام كل ذلك ندعو البعض ان يدرك الحقائق، وان يؤمن أن رهانه الوحيد هو اللجوء إلى البيت الفلسطيني، بيت منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يؤمن أنه لن يستطيع أن يحمل وحده كل شيئ، فالكل الفلسطيني شريك باتخاذ القرار، ولابد من مراجعة حقيقية لهذا البعض الذي ما زال يسعى لما سيسفر عنه الوضع في المنطقة من خلال تمسكه بحكومة وسلطة الظل لنقول له ان ما يمنع المصالحة الحقيقية والشراكة من خلال تمسكه وحده قيادة السفينة الفلسطينية من دون مشاركة القوى الأخرى ، وهذا الامر قاد ويقود إلى اتباع سياسة إقصاء من كل طرف للطرف الآخر، والوحدة اليوم

اصبحت ضرورة وليست مجرد خيار من الخيارات، وعندما يتم التعامل معها على هذا الأساس سيتم طَي صفحة الانقسام إلى الأبد حتى نتمكن من مواجهة المخاطر المحدقة التي تحيط بالمشروع الوطني الفلسطيني، ليتم تحويل التفاؤل الفلسطيني بالمصالحة والوحدة الى حقيقة واقعة وملموسة.

لقد آن الأوان لكي نكف عن ترديد عبارات الأزمة أو "المصاعب" التي نواجهها كحركة تحرر وطني، فلسطينية وعربية، وآن الأوان للشروع عمليا في رسم مسار الخروج من هذه الأزمة، ولست أتجنى على أحد إذا قلت أن الذين يقرون بهذه الأزمة ويتحدثون عنها هم المطالبون قبل غيرهم بالقيام بهذا الدور وبقرع ناقوس الخطر، ونحن بالطبع من ضمن هؤلاء.

وامام ما تشهده المنطقة من نشاطا محموما للامبريالية الامريكية وحلفائها وعصابات الارهاب الداعشية من حروب تدميرية وتهجيرومجازر تكفيرية ارهابية استقدم من أجل تسعيرها عشرات الآلاف الارهابيين من الولايات المتحدة وأوروبا والخليج الفارسي والمغرب العربي والشيشان ، كما جرى ، يوم جندت الولايات المتحدة ما سمي بالمجاهدين "الأفغان" من العرب وغيرهم بتمويل من بعض دول الخليج الفارسي لمحاربة الاتحاد السوفياتي، فكان تنظيم"القاعدة" الذي قتل وشرد ودمر، وهو اليوم يعود مجددا تحت شعار "داعش" و"النصرة" للإفساح في المجال أمام التحالف الامبريالي الجديد ، الذي قتل في السابق أكثر من مليون طفل عراقي ، أن يمسك بزمام الأمور في بلداننا العربية ليؤسس لتهجير جديد، ليس فقط للفلسطينيين هذه المرة، بل للكثير من الأقليات ، إذ أن شعار المرحلة الامبريالية الجديدة يقتضي حروبا من نوع جديد ، حروب إرهابية مستمرة في العالم العربي على أساس طائفي ومذهبي وتحويل الصراع من صراع ضد الامبريالية والصهيونية الى صراع عربي - عربي يجب أن يؤدي حسب واضعي المشروع الى إدارة الظهر للصراع العربي - الإسرائيلي ونسيان القضية الفلسطينية كقضية مركزية للشعوب العربية ، والهدف من كل ذلك تفتيت جديد للمنطقة من خلال التنظيمات الإسلاميه الإرهابية التي تؤدي الوظيفة الاستعمارية ذاتها التي أدتهاالحركة الصهيونية خلال احتلالها لفلسطين ولا تزال، وأن ثمة ارتباطاً جوهرياً بين التنظيمات التكفيرية الإرهابية والحركة الصهيونية من حيث المنطلق الفكري والهدف والوسيلة والمصلحة والوظيفة.

ختاما : لا بد من القول امام ما نراه اليوم يتطلب منا التعاطي مع كافة القضايا وخاصة التوجه لمجلس الامن الدولي بجدية فائقة، بوصفه خطوة نحو تكريس دولة فلسطين في المحافل الدولية وتبعاته، بعد أن بدأت أوروبا تقر بهذه الحقيقة، وتقوم بخطوات نحو تجسيدها، وعلينا الاستفادة من هذا المناخ الإيجابي، على أهميته ورمزيته، للوصول إلى حالة دولية قانونية جوهرها دولة فلسطين المحتلة، وضرورة خلاصها من الاحتلال، وإقرار حق شعب فلسطين في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس .

قوى الهيمنة تدعم داعش حتى من موقع التظاهر بمكافحة هذا التنظيم

عقيل الشيخ حسين

إلى جانب الدور الذي تلعبه قوى الهيمنة في تقديم الدعم المباشر للتنظيمات التكفيرية، فإنها تدعمها بأشكال أكثر فاعلية بأساليب غير مباشرة تقوم على بروباغندا مدروسة تلعب على وتر الانتماء الديني ولكن بعد تقليص الدين إلى ممارسات منافية لظاهر الدين وباطنه.

معظم جيوش الدول الكبرى، ومنها الجيش الأميركي، تضم فرقاً عسكرية تتكون من مجندين أجانب غالباً ما يتم تأهيلهم لكي يوضعوا في الصفوف الأمامية أثناء المعارك. لكن الهزائم التي لحقت بالجيش الأميركي خلال السنوات الأخيرة، وتدني حماسة الأميركيين للالتحاق بصفوف الجيش، والاعتماد الرسمي لسياسة الحرب غير المباشرة، دفعت السلطات الأميركية نحو تكوين فرق عسكرية أجنبية من نوع جديد : يتم تكوينها سراً خارج إطار الجيش الأميركي وتقوم بتقديم نفسها على أنها مستقلة، وتطرح مشاريع تبدو، ظاهرياً، معادية للسياسات الأميركية أو غير منسجمة معها.

التكفير في خدمة السياسات الأميركية الأشد قذارة

والأكيد أن الحركات التكفيرية الإرهابية الناشطة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي بوجه خاص هي، على وجه الدقة، تلك الفرق العسكرية الأجنبية "غير المكلفة" مالياً لأن تمويلها وتسليحها هو مهمة ممالك وإمارات والمشيخات الخليجية. وميزة هذه الفرق أنها تخدم السياسات الأميركية الأشد قذارة، وترتكب فظاعات مرعبة بهدف تدمير معنويات الناس خدمة لأغراض التطهير العرقي أو الديني. ومن أهم ميزاتها وهذا أمر تفرضه ضرورات الكذب والنفاق والتضليل، أن السلطات الأميركية تستطيع أن تتنصل منها وأن تصل، في ظروف

معينة، إلى حد مقاتلتها. إضافة إلى إمكانية التخلي عنها أو حتى تصفيتها بالكامل عندما تفشل في أداء مهامها أو تنتهي من أداء تلك المهام.

التركيز الإعلامي على قوة التنظيمات التكفيرية وثرائها يلعب دوراً في تعزيز جاذبيتها

والحقيقة أنه لم تعد هنالك حاجة لتكرار الكلام عن كون الولايات المتحدة وحلفائها وأدواتها هي من يقف وراء التنظيمات المذكورة. لكن هنالك حاجة، في ظروف "مسرحية" الحرب التي يشنها الإئتلاف الذي تقوده واشنطن على "داعش"، للوقوف أمام أشكال الدعم المباشر وغير المباشر الذي تقدمه واشنطن لذلك التنظيم حتى في الوقت الذي تزعم فيه أنها تسعى إلى القضاء عليه.

ولا تشتمل أشكال الدعم هذه على المدة المديدة (حتى ٣٠ عاماً !) التي يتطلبها القضاء على "داعش" بحسب تصريحات المسؤولين الأميركيين.

ولا على المعدات العسكرية والأسلحة التي كان من المفترض أن تلقيها الطائرات الأميركية كمساعدات للمقاتلين الأكراد في "عين العرب" والتي انتهت إلى إسقاطها، عن طريق "الخطأ" فوق معسكرات "داعش."

ولا على عمليات القصف التي -بدلاً من "داعش"- أزهقت عن طريق "الخطأ" أيضاً، وما تزال تزهق، أرواح كثيرين من المدنيين في سوريا والعراق.

ولا على استمرار تدفق الدعم المالي ل"داعش" رغم كثرة الكلام عن تجفيف مصادر تمويلها.

ولا عن التقدم الميداني الذي تحرزه "داعش" تحت أنف القوة الجوية الضاربة التي تمثلها طائرات الائتلاف.

ولا عن تدفق المقاتلين الذين ينضمون إليها عبر حدود بلدان منخرطة في الائتلاف الذي يزعم العمل على اجتثاثها . . .

دعم غير مباشر، لكنه أكثر فاعلية

إن اشكال الدعم هذه قد أصبحت معروفة على نطاق واسع ولم يبق مراقب أو محلل إلا وتحدث عنها أو عن جوانب منها. ولكن، هنالك شكل من الدعم يفوق كل هذه الأشكال لما يحدثه من تأثيرات إن لجهة إرعاب الناس وإلحاق الهزيمة بهم على المستوى المعنوي والنفسي، أو لجهة اجتذاب المؤيدين والمناصرين.

ويتمثل شكل الدعم بإبراز أمور من نوع :

قوة التنظيمات التكفيرية : وما لذلك من أثر بالغ في اجتذاب شرائح واسعة من الأشخاص المصدومين من حالة الضعف أو الاستهتار التي تعاني منها غالبية بلدان العالم الإسلامي، والذين يجدون في تلك التنظيمات، وحتى في ما ترتكبه من فظاعات وأنشطة تدميرية، رداً ثأرياً شافياً على تلك الحالة. والواضح أن تشكيل تحالف دولي من سبعين بلداً، والاجتماع الأخير في واشنطن لقادة جيوش من واحد وعشرين بلداً للبحث في سبل مواجهة "داعش"، والمدة الطويلة التي يتطلبها القضاء على هذا التنظيم، وقدرة هذا التنظيم على اجتياح شمال العراق وغيره من المناطق، واستمرار توسعه رغم ما تتعرض له مواقعه من قصف جوي، هي بشكل أو بآخر "لغة" تعني أن هذا التنظيم قد أصبح يشكل معضلة لجهة قوته. كما يأتي التركيز الإعلامي على "ثراء داعش" ووصفه بأنه أغنى تنظيم إرهابي في العالم ليشكل نوعاً من الدعاية الشديدة الفاعلية لما تتركه من أثر عميق وجاذب للكثيرين من هواة المغامرة والساعين إلى الكسب خصوصاً بين صفوف الملايين من العاطلين من العمل والمتلهفين لتحقيق ذواتهم عن طريق احتلال موقع لهم في المجتمع الاستهلاكي.

الإسلام الذي تقوم التنظيمات التكفيرية بتشويهه عبر زعم الانتماء إليه هو الخطر الأكبر على الإسلام

إنتحال الصفة الإسلامية : من خلال اللعب على عمق الإحساس بالانتماء للإسلام ولكن بعد تعميم فهم للدين ينحصر في التطبيق الأهوج للشريعة. وفي الممارسات السادية التي طغت على سلوك العديد من أبرز قادة الفتوحات في صدر الإسلام. وفي فهم يجعل من الجهاد مجرد شكل من أشكال الغزو الهادف إلى وضع اليد على ثروات الناس بالشكل الذي ترجم نفسه كتلاً من الذهب تقطع بالفؤوس في بيوت العديد من كبار المسلمين الأوائل. . . وكل ذلك في خدمة تشويه الإسلام وضربه بما هو الهدف الأساسي الذي تسعى قوى الهيمنة إلى تحقيقه.